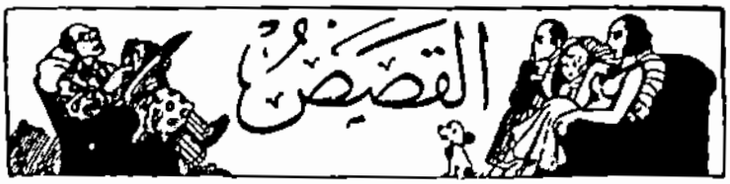

قانصوه الغورى

سلطان مصر الشهيد

حادثة وجزاء

للاستاذ محمود رزق سليم

جلس الشاعر « شهاب الدين » فى إحدى الليالى القريبة يقص على أصدقائه تفاصيل حادثة « المشالى » وأسرارها ، فقال :

يالها من حادثة ! كانت خافية مستورة ، فأصبحت بلماء مشهورة ، وكانت فردية شخصية ، فأضحت مسألة اجتماعية ..! حادثة اتحد على وقوعها ، عقلة ضاربة ، وحب جارف ، وخيانة دنيئة ، وغيرة قاتلة . وخوف مستقر ، وصداقة عمياء . . ولم يستطع العلم — أو قل العلماء — أن يشخصوا لعلاجها دواء شافيا ، حتى تقدمت القوة ، فحسمت داءها وعجلت شفاءها ... حادثة يتضح منها أن جلالا و كبرياءا قد يستخذيان حينا ، ويخور عزمهما حينا يتكشف ما يدخران فى أطوائهما من سىء الأخلاق وأن الرذيلة إذا تحكمت فى النفوس فلن يجتث جذورها حرمة علم أو رفعة منزلة . . .

تلك هى حادثة « المشالى » التى ارتج لها ضمير السلطان الغورى ، واضطرب لها علماء الدولة ، وسخرت منها القوة ، وعزل بسببها قضاة الشرع الأربعة ، وحرمت البلاد قضاءها فمطلت الأحكام بضعة أيام

تعلمون أنه منذ عهد الملك الظاهر بيبرس ، رسم بأن يكون للبلاد أربعة قضاة شرعيين . لكل مذهب قاض ، وهو يعين من قبله قضاة ينوبون عنه فى الحكم . وكان « نور الدين على المشالى » أحد نواب الشافعية . وكان يسكن إحدى نواحى للقاهرة . وله صديق من نواب الحنفية يدعى « غرس الدين خليلا » جمعت بينهما جامعة العلم ، وربطت قلبيهما رابطة الزمالة . وعقدت بينهما أواصر الصداقة

كانا يتزاوران بغير ريبة . ويتسامران فى جو من الثقة والطمأنينة . . وفى هذا الجو وقعت الحادثة . :

كان لغرس الدين زوجة حسناء فاتنة . ممتزة بما لها من جمال ومحاسن ، مدلة بما لها من رقة ومفاتن .. وكانت حينما تغادر منزلها تتبرج وتزدان ، وتبالغ فى التعطرية ، فتلفت بذلك الأنظار وتسترعى العيون وتثير الرغبات فتمشى وتخاف فى كل قلب لوعة ، وفى كل فؤاد جذوة

وكان أشد الناس ولعاً بها والتفاتا إليها ومراقبة لها واجتراء عليها ، شاب يدعى « شميسا » وهو ابن أخت القاضى نور الدين الدمياطى . وكان « شميس » قاطنا على مقربة من دارها ، فكان يرقب أحوالها ويتفقد أعمالها بدافع من حبه لها ورغبته فيها وغيرته عليها . فعرض لها مرارا ، وتودد إليها تكرارا ، فتأبت عليه ، وصمرت له خدها ، ومشت فى طريقها من دونه مرحا . والدل ملء إهابها ، والزهو فى جلبابها . . .

انتهت نفس « شميس » حنقا عليها ، وثارت سميا فى سبيل الانتقام منها . وأيقن بغريزته أن امرأة لهوبا على غرارها ، لا تصفو لزوجها ، وبخاصة لأن زوجها فيه طيبة قلب يأباها الرجل اليقظ . . . ولا بد أن يكون وراء الأكمة ما وراءها . ولا بد أن يكون لها خليل ملك عليها قلبها وأسر لبها واختصته بصادق حبها . .

ورأى أن « المشالى » أكثر الزوار ورودا إلى دارها ، وأنه حينما يفد إلى الدار تتبدى بها حركة غير عادية . كأنما هو ضيف لا كالضيوف ، وزائر لا كالزوار .. فوقع فى نفس « شميس » أنه لا بد من وجود صلة لاتطيب لها النفس الكريمة ، ولا تطمئن إليها الضمائر الحية . فشدد عليهما فى الرقابة حتى صدق حدسه ، وحانت له فيهما فرصة . .

فى يوم صفت جواؤه وتكشف سماؤه ، عنت « لغرس الدين خليل » زوج هذه الحسناء ، حاجة ، اضطر فى سبيلها إلى أن يخرج من القاهرة إلى جهة الإمام الليث — رضى الله عنه — فامتطى دابة وأخبر امرأته أنه سيقضى ليلته هناك . ويبدو أن شميسا قد علم بخروج غرس الدين وبالناحية التى خرج إليها . فأثارته الغيرة إلى أن يقعد للعاشقين بالمرصاد

أرسلت الحسناء خلف عشيقها فأسرع إلى اللقاء ، ومعه

ما لذ وطاب من طعام وشراب . وجاء وفى حركته توجس وفى وجهه خيفة ، وفى تلفته ريب ، ويكاد يقول : خذونى . . . واندفع إلى الدار وغلق من خلفه أبوابها . .

اعتلى شميس من فوره ، راحلة عجل بها إلى مكان الزوج ، واعلمه الخبر ، فصعق وامتقع لونه ، وعاد إلى داره فى وحى ومجلة فرأى الجريمة رأى العين .

خار الرجل واضطرب وحاورين زوجة عابثة وصديق غادر . وثار ثورة الانتقام ، وتنبهت فى نفسه حينذاك قسوة جارفة كادت تقضى على المجرمين . . لولا مسكة من طيبة ، وبقية من ضعف . فرأى أن يسلمهما لولاة الأمور ليعاقباهما العقاب المشروع

خجل « المشالى » من صديقه ، وأكب على قدميه يقبلهما ، ويسأله العفو والغفرة ، وعرض عليه بعض المال يشترى به رضاه وينقذ نفسه من عقوبة لا ريب فيها ، وفضيحة لا فرار منها . . وتقدمت المرأة بنفس محتالة ودموع سيالة وألفاظ ختالة وضعف يستدر العطف ، إلى زوجها تستجديه أن يسترها . . ووهبت له جميع ما فى البيت من المتاع . فأبت نفسه أن تلين لزلتها . وأشهد عليهما ، وأقفل الباب وذهب إلى حاجب الحجاب . .

كان هناك رجل يكاد يطفر قلبة ويثب شماتة واشتفاء . ذلك هو « شميس » كان يرقب القصة وفصولها عن كثب . فلما ذهب الزوج . حرس هو الباب ومعه عصابة من إخوانه ، حتى وفدت جنود الحاجب فساقوا الجانيين إلى داره . وهناك أمام الحاجب لم يجدا مفرا من الإقرار بجريمتهما . واستقدم الحاجب القاضى « شمس الدين بن وحيش » أحد نواب الشافعية ومن زملاء « نور الدين » فسمع إقرار زميله على نفسه ، وكتب بذلك محضرا موقعا عليه منه

أخذت النخوة حاجب الحجاب ، ورأى أن يعاقب الجانى المعترف ، عقابا ما ، فنزع عنه ثيابه وضربه ضربا مبرحا حتى كاد يهلك . أما المرأة فقد حملت على أكتاف الشاعلية وضربت ضربا موجعا حتى كادت تموت . ثم أركب كل منهما حمارا ، وكويا معكوسا . وطيف بهما فى شوارع القاهرة وأزقة الصليبة وحارات قناطر السباع . فملأ فضيحتهما أفواه الناس . وأصبحا عبرة للمعتبين ثم أعيدا إلى سجن حاجب الحجاب

إلى هنا كاد الستار يسدل على هذه القصة ، لولا أن حاجب الحجاب فرض على المرأة غرما ماليا مقداره مائه جنيه ليطلق سراحها ، فأنكرت أنها تملك مالا . فطلب الغرم من « فرس الدين » فأبى أن يدفعه . فافتيدا إلى السجن حتى تؤدى الغرامة. وهنا بدأ الستار يرتفع المرة الثانية . .

كان لخليل — الزوج — ولد صغير يقرأ بأبواب السلطان فى الدهيشة ، وهو من الصغار المقربين إلى السلطان . . فهاله أن يقبض على أبيه بغير جريرة ، فأنهى الخبر إلى السلطان فى سذاجة . .

هنا اتسع الخرق على الراقع ، وخرجت المسألة إلى نطاقها الواسع . وضخم أمر الجرم فى نظر السلطان ، وهاله الأمر ، وهز فى نفسه أن يجترىء أحد نواب الحكم على اقتراف هذا الجرم . .

جمع السلطان قضاة الشرع الأربعة ، وقرعهم تقريعا جارحا . وهو يقول : هنيئا لكم ياقضاة الشرع ، تعاليتم فى البناء وأغرتكم زخارف الدنيا . وأصبحتم وديدنكم الزهو والفخار . ونوابكم منهم من يشرب الخمر ، ومن يقترف الزنا ، ومن يبيع الوقف ، ولا يخشى الله . .

ثم عرض المحضر الذى كتبه القاضى «شمس الدين بن وحيش» وطلب إلى هذا القاضى إبداء رأيه فى الموضوع . فحكم بالرجم — فوقع هذا الحكم من نفس السلطان موقع الرضا والقبول . وطلب من (ابن وحيش) أن يصدق على هذا الحكم حتى يأمر بتنفيذه . فتوقف (ابن وحيش) عن التصديق ، منتظرا أن يجيزه به قاضى قضاة الشافعية . فأجازه القاضى — وهو كمال الدين ابن الطويل — وهيء الحكم للتنفيذ

شغل السلطان بعد ذلك بأمر الحجاج وخروج المحمل ، فأمر بايداع المجرمين فى السجن حتى يتفرغ لهما ، ويعذبهما بجرمهما عذابا يكتب فى تاريخ عدالته . . وهنا بدأ الفصل الثالث من فصول هذه الرواية

كان (المشالى) صديق حميم وخل وفى كريم ، من نواب الشافعية ، دفعته الصداقة ومقتضياتها ، والزمالة ودواعيها إلى إنقاذ زميله من موت محقق وعقاب منكر ، واخذ يستجدى ذكاءه وحيلته، حتى ابتكر مخرجا شرعيا بارعا، يرجم به هذا الأثيم .. ذلك الصديق هو القاضى شمس الدين الزنكلونى

ذلك أن الزانى المعترف على نفسه يحد ويرجم . فإذا رجع عن اعترافه قبل الرجم ، لا يرجم لقيام شبهة فى الجريمة وهى جريمة زنا ، والحدود تدرأ بالشبهات

أوعز (الزنكلوني) إلى صديقه (المشالي) أن يرجع عن اعترافه، فرجع .. وسطر الزنكلوني سؤالا بهذا المعنى يستفتي فيه العلماء في حق الزاني في الرجوع عن اعترافه، وسقوط حده تبعا لذلك ودار بهذا السؤال على أبوابهم، فأفتى له برهان الدين أبي شريف المقدسي — وهو قاضي قضاة الشافعية السابق — بجواز ذلك. ثم أفتى له جماعة من العلماء آخرون

وبلغ أمر الفتوى مسامع السلطان، فاهتاج وركبه الغيظ والحنق، وثار مرجل غضبه. وجمع توا مجلسا علميا حاشدا، فيه قضاة الشرع الأربعة والقضاة المنفصلون من القضاء، وعدد من جلة علماء العصر وبينهم القاضي الأجل الشيخ زكريا الأنصاري، والقاضي ابن أبي شريف

عرض السلطان عليهم تفاصيل المسألة. وأنكر عليهم إنكارا شديدا أن يضبط نائب من نوابهم في فراش زميله ثم يعترف ويقر بالجريمة، ويكتب اعترافه بخطه ويحكم عليه، ثم يقال بعد ذلك إن له حق الرجوع عن الاعتراف .. فلا يحد. وقال: هذا أمر عجيب وحكم جائر وسبة لا يرضاها رجل عادل

فقال له برهان الدين ابن أبي شريف. (إن هذا حكم الله وشرعه. واليك يامولانا ما قاله السلف في هذا الموضوع. وطفق يطلعه على المراجع والنقول. فلم يلتفت إليه السلطان، وقال له: أنا ولي الأمر، ولي النظر العام في ذلك.. وأكيف المسألة حسبما أراه مطابقا للعدل، فقال ابن أبي شريف: نعم! ولكن هم يوافق الشرع الشريف. وإن قتلتها تلزمك ديتان عنهما. فحنق عليه السلطان وكاد يبطش به

ثم التفت إلى الشيخ زكريا الأنصاري وهو رأس الشافعية في ذلك الوقت، فقال له: ما تقول في هذه المسألة؟ فقال الشيخ زكريا: له حق الرجوع بعد الاعتراف. وإذا رجع سقط عنه الحد. فقال له السلطان وهو مغيظ: أتتحمل جريرة هذه الفتوى؟ فرد عليه قائلا: ومن أنا حتى أتحملها، فليتحملها الإمام الشافعي صاحب المذهب. فقال له السلطان: إنك رجل قد كبرت وشاخ عقلك، وأصبحت لا تصلح للفتوى

ثم التفت السلطان إلى الشيخ نور الدين المحلي يسأله عن رأيه فرد عليه قائلا: إن ما يقوله لك يا مولانا مشايخ الإسلام، هو نص ما قاله الإمام الشافعي وغيره من علماء الأمة

فقال السلطان نرجو أن ترزأ بمثل هذه الحادثة في بيتك..

فوجم الشيخ وقال: عافانا الله من ذلك

وأخذ السلطان يتفرس وجوه قضاته وعلمائه واحدا واحدا، لعله يجد في وجه واحد منهم من الاشارات ما يريحه ويرضيه.. ولكنه وجدهم جميعا على قلب رجل واحد؛ فصاح فيهم حانقا، وتنور غيظه يفور، وطردهم من مجلسه شر طردة؛ وهنا يبدأ الدور الرابع من هذه الرواية

لم يستجب السلطان الغوري لنير ضميره، وغير صوت العدالة التي رآها. فبدأ بعزل الدميري قاضي قضاة المالكية. وحرم ابن أبي شريف من مشيخة مدرسة السلطان ونفاه إلى القدس. أما قاضي قضاة الحنفية عبد البر بن الشحنه، الذي كان من السلطان بمنزلة جعفر البرمكي من هرون الرشيد، فقد كاد يبطش به، وافظه من صحبته.. ثم أقال القضاة جميعا من مناصبهم. وقبض على القاضي شمس الدين الزنكلوني، مبتدع الفتوى، وقال له: «فليبطل حكمي، وليقض بحكمك» وأمر ببطحه بين يديه أرضا فضرب بحوالف عصا. وضرب ولداه كذلك نحو ستمائة عصا؛ إذ كانا يسميان فيما يسعى إليه أبوهما. ونفاهم السلطان، فخرجوا هائمين على وجوههم، والدماء تسيل من أبدانهم.. ثم أشيع أن الزنكلوني مات من هول ما أصيب به

واشتد حنق السلطان على الفقهاء، حتى أمر والي القاهرة بأن يقبض على كل من رآه منهم سكران، ورصد له خلعة سنية وفرسا مسرجا جائزة له إذا قبض على واحد منهم. وحرم على المباشرين المتممين أن يدخلوا عليه فكانوا يحتالون على ذلك، بلبس تخاقيف الجراكسة

أما المذنبان فقد أمر السلطان بشنقهما على باب بيت القاضي ابن أبي شريف مبالغة في النكاية به. فلما نصبت المشنقة على بابه — وكان منفيا — ظن أبناؤه وأسرته أنه هو الذي سيشنق فأعولوا واشتد بكاؤهم عليه

اجتمع الناس في ذلك الصباح الباكر، رجبي بالرجل والمرأة ووضعا معا وجها لوجه، وشنقا بحبل واحد.. وارخى الستار

انتهى شهاب الدين الشاعر من قصته، وإخوانه بين معجب به ومعجب بالسلطان، وبين ناقم عليه أو متحير في أمره. وكانت هذه القصة محورا لأحاديث طريفة دارت كئوسها بينهم حوارا وجدلا، حتى أتموا سمرهم، وحان موعد انصرافهم، فانصرفوا

— كعادتهم — على ميعاد

محمود رزق سليم